المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 03/06/2025

سؤال كتابي رقم: 7416

إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من آليات الحوار والتشاور الاجتماعي

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

يُعد الحوار الاجتماعي أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز السلم الاجتماعي وتكريس الحقوق والحريات النقابية، كما يشكل الإطار المؤسساتي الطبيعي لتقوية الديمقراطية التشاركية وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل فضاء الشغل.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذي يُعتبر اليوم من بين أهم المركزيات النقابية على مستوى القطاع الخاص بحصوله على المرتبة الثالثة وبتجاوز نسبة 6% من التمثيلية، يمثل شريحة واسعة من العمال والمستخدمين والموظفين، وهو ما يخوله قانونياً المشاركة في مختلف آليات الحوار الاجتماعي والتشاور، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي أو الجهوي.

غير أن ما يثير القلق هو الإقصاء غير المفهوم والمستمر لهذا الإطار النقابي من آليات الحوار الاجتماعي، على الرغم من أدواره الدستورية ومكانته التمثيلية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى احترام مبدأ التعددية النقابية، والمساواة في تكافؤ الفرص بين المركزيات.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الأسباب القانونية والإجرائية التي تفسر إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من مسارات الحوار والتشاور الاجتماعي رغم توفره على التمثيلية بالقطاع الخاص فاقت 6%؟
- ما هي التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل تصحيح هذا الوضع وضمان إشراك جميع النقابات الممثلة قانونياً في هذه الآليات وفقاً لمقتضيات الدستور ومدونة الشغل؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد